

اي حال كونه مصدقاً لما تقدمه اما من حيث انه نازل حتماً فثبت فيه ومن حيث انه نزل  
له في التصديق والموافقة والدعوة الى الحق والعدل بين الناس والى من المصطفى والمؤمنين  
واما ما يترى من مخالفة له في بعض حريته الاحكام المتغيرة بسبب تغير الاعصار  
فليس مخالفاً للحقيقة بل هو موافق لها من حيث ان كل من تلك الاحكام تخول الاعادة  
الى عصره فتضمن العمدة التي يدور عليها امر الشريعة وليس في المنعوم دلالة على  
ابدنية احكامه المنسوخة حتى يخالف الناس المتاحون كما يدل على منسوخيتها  
مطلقاً من غير تعرض لبيانها ورواها بل تقول هو ناطق بزوالها مع ان النطق بغير  
ما يستخرجها نطق بغيرها ورواها اه ابو السعود شاهداً اي على ان كتب النبي  
تدبره ومن هذا المعنى قول حسد ان الكتاب ٣٠ بين النبي والحق فيه ضرورة  
الانبياء يريد ان يشاهد مصدقاً لنبينا صلى الله عليه وسلم وقيل ان النبي لم يشر  
ابو السعود ومهيمنا عليه اي قبيحا على سائر الكتب المحفوظة من التوراة لان فيها  
لها بالصحة والوثوق وتغير اصول شرعها وما يتاخر من فروعها ويورد احكامها  
بيان انها منسوخة وبعبارة الاستعادة من تلك الكتب والتقيد وقت العمل بها  
وفي السنين الحرة على كسر الهمزة الثانية اسم فعل وهو خلاص الكتاب الاول بعضه  
على الخالصة وهو مصدقاً وحق في مصدقاً مما ان يكون دليل من الكتاب في ذلك  
والعمل من الرقيب والحافظ اي واختلفوا فيه هل هو اصل بغيره اي انه ليس بمبدل  
من يتبين يقال هيمن اي من هو من كسبب يبيط وهو مبسط وقيل ان هاهنا  
مبدلة من حرة وان اسم فاعل من امن غيره من الحرف والاصل ما امن  
ههنا ثبت ابدت الثانية تاكيداً لاجتماع ههنا من اولت الاول هاهنا ههنا  
اذ هي من حرة لاحاطة الترميز لانه نظائر حرة كالحرف مبسط والحرف مبسط  
فان ههنا ما امن اسم فاعل من امن فاعلها الحرف فلا يدعي فيها انما نسبت  
من ابدت هاهنا وهذا مما لا نظير له وقيل محض ومجاهد في معنى ما يفتح بالفتح  
على انه اسم مفعول بمعنى انه حفوظ عليه من التغيير والتبدل والحفظ لله  
تعالى لقوله ان نحن نزلنا الذكر واناله كالحق ان اه فاحكم بينهم القائلين  
ما يقدها على ما قبلها فان كون القرآن العظيم حتماً مصدقاً لما قبله من الكتب  
المنزلة على الامم ومهيمنا عليه من موجبات الحكم المأمور به فاذا كان مثبتاً  
القرآن كما ذكرنا فاحكم بين اهل الكتاب عند محكمهم الذي انزل الله به

بما انزل الله اليك فانه مشتمل على جميع الاحكام الشرعية السابقة والكتب الالهية وتقدم فيها  
لاعتنا ببيان تعبير الحكم ووضع الموضوعات ووضع الضمير للتسمية على عبادة ما في حشر  
الصلاة والحكم والالتفات باظهار الاسم الجليل لترسيخها في الالتماس لعلها احكامها ابو  
السعود عادلا عما جاز من الحق انما وهم في الانحياز والحجور وفي محل الاحكام  
فانهم يتبع وهذا احدى وجهين ذكرهما النبي ويصغر قوله عما جاز في وجهين احدهما  
وبه قال ابو البقاء انه حال الاعادة لا عما جاز وهذا فيه نظر من حيث ان عن حرف جزاف  
لا يقع خبر عن الجنة فكذلك لا يقع حالها وحرف الجزاف قصر انما يتصلق يكون معارف  
لا يكون مقيد لان المقيد لا يحذف وحرف الجزاف انما على ما من الهوازة لانه يتضمن  
تتبع معنى تتخرج وتخرج اي لا تخوف اي لا تخوف منبعا هو من الحق في وجهان  
احدهما انه حال من الضمير المرفوع في جاز والناهي انه حال من نفس الموصولة فيعلق  
بمخروج وهو ان تكون بيانية او سمي كمل جعلنا منكم الالكلام مستأنف  
حيث به نحو اهل الكتاب من معارفه عليه السلام على الاعقاب لا حكمه عليه السلام  
عما انزل الله من القرآن العظيم بيان انه هو الذي كلفوا العمل به دون غيره ومن  
الكتابين وانما الذي كلفوا العمل بهما من مصنف قبل تنبيه من الامم السالفة والخطاب  
بطريق التلويح والالتفات للناس كافة لئلا لا يوجد من خاصة بل  
الماضين ايضا بطريق التغليب والامم متعلقة بمخروج وقومته للمعوض  
عنه تنويه كل ولا يد في توسع جعلنا بين الصفة والموصوف كما في قوله  
تعالى اغرب الله الخندق والسموات والارض والحق لكل امة كتابية  
منكم امها الامم الباقية والمخالفة جعلنا اي عينا ووضعتنا شرعها  
خاصة بتلك الامة لانها امة تتخطى شرعها التي عيبت لها فالامة  
التي كانت من مبعث موسى الى مبعث عيسى عليه السلام شرعهم  
التوراة والتي كانت من مبعث عيسى الى مبعث النبي عليه السلام  
شرعهم الانجيل واما انتم ايها الموجودون من سائر المخلوقات فشرعكم  
القرآن ليس الا فامروا به وامسوا بما فطر الله السموات والارض لعلكم  
لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا الحفظ في منكم الامم الثلاثة امة موسى  
وامة عيسى وهم امة محمد صلى الله عليه وسلم والجمعين بدليل ان الله قال  
يقول عن الانية انا انزلنا التوراة فيها هدي وفور ثم قال بعد ذلك وقيناه اي